الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان أنموذجا

Financial Inclusion and the Role of Islamic Microfinance in Promoting it Sudan's Experience as a Model

بولمرج وحيدة*

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف 1

الجزائر

ouahidaboulmerdj069@univ-setif.dz

كتاف شافية

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف 1

الجزائر

chafia.kettaf@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/08/06 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

يعتبر الشمول المالي من أهم الأهداف التي تسعى دول العالم تحقيقه خاصة بعد الازمة المالية الأخيرة، لما له من دور كبير في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي عالميا، وتحديد أهم العوامل التي تعيق من توسعه وانتشاره خاصة في المجتمعات الإسلامية الفقيرة، كما هدفت أيضا إلى معرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه في السودان، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الجداول والأشكال البيانية للتفصيل أكثر في طرح المعلومات، والتي توصلت إلى أن مستويات الشمول المالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول المنخفضة الدخل، كما يعد التمويل الأصغر الإسلامي من بين أنجع الطرق التي عززت الشمول المالي والاجتماعي في السودان، والتي حققت أشواطا معتبرة في ذلك مؤخرا، من خلال تبني هذه الاستراتيجية، والتي يمكن الاقتداء بها من طرف المجتمعات الإسلامية الفقيرة.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر إسلامي؛ تنمية اقتصادية واجتماعية؛ خدمات مالية؛ شمول مالي؛ مجتمعات إسلامية فقيرة.

Abstract :

Financial inclusion is one of the most important goals that the countries of the world seek to achieve, especially after the recent financial crisis, because of its great role in supporting and promoting economic and social development, where the study aimed to analyse the reality of financial inclusion globally, and identify the most important factors that hinder its expansion and spread, especially in poor Muslim societies, as well as to know the extent to which Islamic microfinance contributes to its promotion in Sudan, using the descriptive analytical approach, which reached The levels of financial inclusion are high in developed countries, unlike low-income countries, and Islamic microfinance is one of the most effective ways to promote financial and social inclusion in Sudan, which has made significant strides recently, through the adoption of this strategy, which can be emulated by poor Muslim communities.

Key Words: economic and social development; financial inclusion; financial services Islamic microfinance; poor Muslim societies.

JEL Classification: G21, O10, I32.

* مرسل المقال: بولمرج وحيدة (*ouahidaboulmerdj069@gmail.com*)

المقدمة:

ازداد اهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بتحقيق الشمول المالي بعد الأزمة المالية 2008، والذي يعتبر كأداة من الأدوات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة، وذلك عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وتمكنيهم من استخدامها استخداما صحيحا، والاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ووصولها للخدمات المالية، ويعتبر التمويل الأصغر من أهم التمويلات التي تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات للفقراء، ومنخفضي الدخل والمستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية.

عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، لكن رغم الانتشار الواسع الذي شهده التمويل الأصغر بقيت شريحة عريضة من الفقراء المسلمين تحجم عن استخدام خدماته بسبب عدم توافقها مع معتقداتهم الدينية، وهذا ما جعل بعض الدول تحاول بناء نموذج ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي، وذلك عن طريق التكامل بين التمويل الأصغر ومبادئ التمويل الإسلامي، والذي بفضله حققت مستويات عالية من الشمول المالي واستطاعت التقليل من عدد الفقراء والقضاء على البطالة ، منها دول جنوب شرق آسيا، وهذا ما جعل السودان تحذو حذو هذه الدول محاولة للخروج من براكين الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، من خلال تبني استراتيجيات وإصلاحات جذرية في النظام المالي لها، عن طريق أسلمت هذا الأخير في تسعينيات القرن الماضي والاهتمام بالتمويل الأصغر الإسلامي كونه مفتاحا للقضاء على الفقر والبطالة وزيادة الشمولية المالية لهم .

وللتطرق أكثر في حثيات الدراسة يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في السودان؟**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه **نفترض** ما يلي:

- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمولية المالية للأفراد المسلمة والمتدنية الدخل عالميا والسودان خصوصا.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في التركيز على موضوع الشمول المالي، وسبل تعزيزه من خلال التمويل الأصغر الإسلامي خاصة في المجتمعات الإسلامية الفقيرة منها السودان، وذلك لقدرته على الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة من خلال ما تضمنته توضيح:

- مفاهيم حول الشمول المالي والتمويل الأصغر الإسلامي؛
- الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؛
- إلقاء الضوء على التجربة السودانية كأحد التجارب البارزة في هذا المجال.

منهج الدراسة: انطلاقا مما سبق وللوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل واقع الشمول المالي عالميا ، والدور الذي يلعبه التمويل لأصغر الإسلامي في تعزيزه خاصة في السودان، حيث استخدمت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات التي لها علاقة في ذلك.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية هي:

المحور الأول: ماهية الشمول المالي وواقعه على المستوى العالمي؛

المحور الثاني: مفاهيم حول التمويل الأصغر الإسلامي؛

المحور الثالث: الشمول المالي في السودان ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه.

I. ماهية الشمول المالي وواقعه على المستوى العالمي:

1. مفهوم الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي من أحد القضايا الرئيسية التي تهتم بها الحكومات في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، حيث تبنت مجوعة العشرين (G20) محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفا استراتيجيا في تعميم الخدمات المالية للجميع في 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم، وعلى ضوء هذا الاهتمام الدولي بهذا الموضوع بدأت المؤسسات والأطر الإقليمية الدولية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد تعريف للشمول المالي:

فقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة؛ (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 20)

كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) على أنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات، والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد إتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات الغير الرسمية المتاحة؛ (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 3)

أما التعريف الإسلامي للشمول المالي يؤكد أنه هناك تكامل بين مفهوم الشمول المالي بشكل جيد مع الأهداف الأساسية لمقاصد الشريعة التي تركز على تعزيز رفاهية كل فرد في المجتمع من خلال وصوله إلى كافة الموارد المالية التي قدمها لهم الله بما في ذلك الفقراء المحرومين، ويتم ذلك عن طرقي نموذجي التمويل الإسلامي: المشاركة وتقاسم الخسائر، ونموذج إعادة توزيع الثروة (الوقف والزكاة)، وهذا ما يفتقره النظام المالي التقليدي (mohieldin, iqbal, rostom, & xiaochem, 2018, p. 6)

2. أهمية الشمول المالي:

إن تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو ما يلخص في المحاور التالية (بوتينة، 2019، صفحة 8):

– تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي على وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة أن هناك ارتباط بين عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية ومستويات العدالة الاجتماعية، كما يؤثر الشمول المالي على زيادة مناصب العمل وتحويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

– تعزيز استقرار النظام المالي: تؤكد الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير الرسمي بما يدعم فعالية السياسة النقدية؛

– تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

– أتمتة النظام المالي: أدت التكنولوجيا المالية إلى زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم، حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل، كما أصبح النظام المالي قادرا على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنَ أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي الرسمي.

3. أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، ومن خلال الاطلاع على الدراسات، التقارير والمنشورات يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي، (بن موسى، 2018، صفحة 43):

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛

– تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.

4. مؤشرات الشمول المالي وتطورها عالميا:

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للاشتمال المالي العالمي Global Findex والذي يستعمل لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في السنوات التالية 2011، 2014، 2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق هذا الأخير وتطوره وتتمثل هذه المؤشرات فما يلي (النعيمي، 2017، صفحة 259):

1.4. مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لحسابات مصرفية في مؤسسات رسمية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 01: نسب ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 11)

يبين الشكل تزايد تحقيق الشمول المالي عالميا وبوتيرة متسارعة، حيث يمتلك حوالي 68,5% من البالغين عالميا حسابات في سنة 2017 مقابل 62% في سنة 2014 و50,6% في سنة 2011، لكن هناك تفاوت ذلك بين الدول فيمتلك البالغين في الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي) 94% من الحسابات في مؤسسات رسمية سنة 2017 مقابل 42,6% و37,2% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية على التوالي والتي تعتبر نسب متدنية، وحسب تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة 2017 فإن هناك حوالي 1,7مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أغلبهم يعيشون في الدول النامية، حيث يعيش قرابة النصف في سبعة دول فقط وهي: بنغلادش، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك وباكستان، وتمثل النساء 56% من ذلك.

2.4. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا مؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، والشكل الموالي يبين نسب الادخار عالميا لسنة 2017:

الشكل 02: نسبة الادخار عالميا للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق سنة 2017

Source: (kund, klapper, singer, ansar, & hess, 2018, p. 50)

يبين الشكل السابق أن 71% من البالغين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار مقابل 43% منهم في الدول النامية وبمعدل عالمي قدر ب 48 %سنة 2017، حيث أن 55 %من مجموع البالغين المدخرين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، أما في البلدان النامية 21 %منهم من يستعمل هذه الطريقة في الادخار، و3% منهم يدخرون بطرق شبه رسمية من خلال استخدام ناد الادخار، وهو ما يشاع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إما المدخرات باستخدام وسائل أخرى كادخار النقود في المنزل أو الادخار في الماشية والمجوهرات أو العقارات، أو استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق المالية، أو شراء الأوراق المالية الحكومية فكانت نسبها 16 %في الدول المرتفعة الدخل و22 %في الدول النامية

3.4. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تمت مقارنة إقليمية بهذا المؤشر وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 03: مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين 15 سنة فما فوق

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 14)

الشكل الأعلى يبين أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على المستوى العالمي منخفض نوعا ما حيث تصل نسبه إلى 22,3% و22,5% في سنتي 2014و 2017 على التوالي، وتتصدر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذلك بنسب قدرت ب 53,5% و56,8% في سنتي 2014 و2017 في حين تأتي المنطقة

العربية في المرتبة الأخيرة عالميا بنسب متدنية جدا قدرت في حدود 8,1% حيث يلجأ أغلبهم إلى الاقتراض من الأسر والأصدقاء، بدلا من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

5. التحديات التي تعيق التوسع في الشمول المالي:

توجد العديد من المعوقات التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول، والتي تؤثر على جانبي العرض والطلب في مجال الخدمات المالية، منها ما يلي:

– ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه؛

– نقص الثقافة المالية أي ارتفاع مستوى الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية والمالية؛

–تدني مستوى دخل المواطنين بشكل لا يسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛ (النقيرة و نور الدين، 2019، صفحة 434)

– ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يُعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي الغير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية والمرابين؛ (نعمة و مطر، 2020، صفحة 73)

– الافتقار إلى بنية تحتية مالية متينة في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفأه للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛ (لفتا و حسين، 2019، صفحة 85)

– ضعف الانتشار المصرفي والذي يمنع الوصول الفعلي لنقاط خدمة الأفراد الذين يبحثون عن الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية، والأماكن التي يكون فيها عدد ماكينات الصراف الآلي قليلة أو غير ذلك من طرق الوصول إلى الحساب؛ (نعمة و مطر، 2020، صفحة 73)

– ضعف دور الصيرفة الإسلامية في إعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، خاصة في الدول العربية وذلك لزيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة هي خارج القطاع المصرفي؛ (اتحاد المصارف العربية، 2015، صفحة 29)

– غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول العربية حيث تسجل كمنضمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛ (لفتا و حسين، 2019، صفحة 86)

II. مفاهيم حول التمويل الأصغر الإسلامي:

1. تعريف التمويل الأصغر الإسلامي:

هو تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل (التأمين، والادخار، وتحويل الأموال) بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مصطفى، 2010، صفحة 99).

2. مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي:

تتمثل ما يلي: (زيتوني، 2012، صفحة 4)

- تحريم الفائدة على القروض، ذلك أن الإقراض بفائدة يؤدي إلى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة للتمويل؛
- اعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- التمويل ليس منتجا بذاته؛
- التركيز على الاستثمار الحقيقي ذو القيمة المضافة؛
- التركيز على الأهلية الاقتصادية للمشروعات وليس على الأهلية المصرفية لأصحابها؛
- ينبغي أن يوجه التمويل نحو المشروعات التي تعمل في مجال الحلال.

3. منتجات التمويل الأصغر الإسلامي:

تنقسم منتجات التمويل الأصغر الإسلامي إلى 3 فئات، أدوات بيعية منها المرابحة، السلم والإجارة، أدوات تشاركية تقوم على أساس الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة، ومنح خيرية مثل: الزكاة، الصدقة الوقف والقرض الحسن،(glozare, aminul, rosin, & rafiun, 2017, p. 32) ويمكن التفصيل فيها كما يلي: (مساح و شبوطي، 2018، صفحة 153)

– **المشاركة:** من أنسب الأساليب للاستثمار الجماعي حيث يقدم المشاركون المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع، وفي حال الربح أو الخسارة فيتم توزيعها أو تحميلها بحسب نسبة مساهمة كل منهما برأس المال؛

– **المضاربة:** اتفاق بين طرفين الأول يقدم التمويل للطرف الثاني الذي يقدم الخبرة والجهد، على أن يضع مانح التمويل شروطا تضمن حسن استخدام التمويل ففي حالة الربح فيتم توزيعها وفق نسب متفق عليها مسبقا، وفي حالة الخسارة فكل من الشريكين يخسر من جنس ما قدم؛

– **المرابحة:** تمثل أبسط الأدوات الشائعة، وفيها يطلب المتعامل أن تُشترى له سلعة بمواصفات محددة على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة أي مضاف إلى ثمن الشراء ربحا معينا؛

– **الاستصناع:** يحرر البنك عقد استصناع يقضي بتسليم السلعة المطلوبة وفقا للمواصفات المطلوبة، ثم تقوم بالتعاقد مع أحد العملاء بصنع السلعة محل العقد الأول ويقوم البنك باستلام السلعة في ميعاد استلامها وتسليمها للمشتري وبذلك يحقق الاستصناع التكامل بين الخبرات ورأس المال،

– **السلم**: يمكن لزبون التمويل المصغر الحصول على المال حالا مقابل وعد منه أن يُسلم سلعا محددة في المستقبل وهو يُعد طريقا للتمويل النقدي بدلا من القرض بالفائدة.

– **الإجارة**: وفيه يقوم البنك بشراء الأصل الإنتاجي وتأجيره لصاحب المشروع، وتحديده لمدة وقيمة الإيجار مسبقا تفاديا للغرر، كما يمكن أن يعقبه عقد بيع تنتقل فيه ملكية الأصل إلى المستأجر.

– **القرض الحسن**: هو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة، ويرد دون زيادة أو نقصان وغالبا ما يمنح لغايات اجتماعية.

– **الزكاة**: وهي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهي ما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى للفقراء، والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة مهما كان العائد المتوقع منها عكس التمويلات الأخرى التي يأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي تنجر عنها، كما أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الزكاة يدمج المزيد من الأفراد ضمن دائرة الإنتاج فيصبحون منتجين وليسوا مستهلكين، ويساهمون في خلق مناصب العمل، وبذلك ينتقل هؤلاء من فئة استنزاف المدخرات إلى تمويل الاستثمارات. (طيوان، 2019، صفحة 556).

III. الشمول المالي في السودان ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه:

1. جهود الشمول المالي في السودان:

تتركز المجهودات التي تقوم بها السودان للتخفيف من حدة الحرمان المالي في المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي فيما يخص الشمول المالي وذلك من خلال تبنيه استراتيجية متكاملة كانت كالآتي:

– توسيع رقعة الانتشار المصرفي ويشمل ذلك زيادة عدد فروع المصارف وتوزيعها (نورين، 2015، صفحة 8) وذلك بالسماح لهذه الأخيرة بفتح فروع جديدة دون الرجوع للبنك المركزي لأخذ الموافقة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 56)؛

– جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات؛

– التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دورا بارزا في الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة على الوصول للتمويل وليس هذا فقط بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما انهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا؛ (نورين، 2015، صفحة 9)

– نشر الخدمات المصرفية في جميع المدن والمناطق عن طريق: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 66) .

– تعزيز نظام المدفوعات عبر الهاتف النقال بهدف زيادة الموارد المصرفية والشمول المالي، وتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية خصوصا في المناطق الريفية؛

– حث المصارف على التوسع في الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي، واستخدام نقاط البيع، والمحفظة الالكترونية، تنويع مجالات استخدام بطاقات الصراف الآلي؛

– إطلاق الخدمة البنكية بهدف توسيع مظلة المستفيدين من الخدمات المصرفية في مختلف المناطق (مدن، ريف..)

- التوسع في تسوية وتحصيل المعاملات المالية للحكومة عبر الجهاز المصرفي بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة.

من ناحية أخرى تبنى بنك السودان المركزي التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالخدمات المالية فيما يلي: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 70)

- المساهمة في برامج التوعية المالية وإمكانية إدخالها في المناهج التعليمية (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات)؛
- حث المصارف على توسيع ونشر الخدمات المصرفية (اتحاد المصارف السوداني)؛
- نشر ثقافة التعامل في الأوراق المالية والأسهم (سوق الخرطوم للأوراق المالية)؛
- دعم البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية؛
- ضمان التمويل للشرائح منخفضة الدخل (شركات التأمين وصناديق الدعم الاجتماعي والمعاشات)؛

وفيما يلي تطورات مؤشرات الشمول المالي في السودان:

الجدول 01: مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة 2011 و2014

المؤشر	2011	2014
نسبة ملكية الحسابات للبالغين أكثر من 15 سنة في مؤسسات مالية رسمية	%6,9	%15,3
نسبة الادخار للبالغين أكثر من 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية	%3,4	%7,5
نسبة الإقراض للبالغين أكثر من 15 سنة من المؤسسات المالية	%1,8	%4,2
نسبة الإقراض الغير الرسمي	%11,1	%1,6
نسبة الإقراض من العائلة والأصدقاء	%47,4	38%

Source: (world bank group, 2015, p. 139)

و يمكن تلخيص التطورات التي شهدتها مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة 2014 -2018 كمايلي:

الجدول 02: مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة 2014-2018

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف	37	37	37	37	37
عدد فروع المصارف	674	720	732	647	758
عدد الحسابات (مليون)	3,7	4,2	4,8	5,3	6,3
عدد الصرافات الالية	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد البطاقات المصرفية (مليون)	2,3	2,6	2,9	3,4	4,2
عدد بطاقات المحفظة الالكترونية (ألف)	-	722	778	793	885

المصدر: (محمد ب.، 2019، صفحة 11)

يبين الجدولين السابقين أن مؤشرات الشمول المالي في السودان في تحسن مستمر، حيث أصبحت نسبة ملكية الحسابات للبالغين أكثر من 15 سنة في مؤسسات مالية رسمية 15,3%سنة 2014 بعدما كانت النسبة تقدر

ب 6,9 %سنة 2011، و نسبة الادخار والاقراض في ومن المؤسسات المالية الرسمية للبالغين أكثر من 15 سنة كانت 3,4% و1,8% سنة 2011 على التوالي وارتفعت سنة 2014 إلى 7,5 %و 4,2% على التوالي، أما نسبة الإقراض الغير الرسمي ونسبة الإقراض من العائلة والأصدقاء انخفضت من 11,1 %و 47,4 %على التوالي سنة 2011 إلى 1,6% و38 %على التوالي سنة 2014، وهذا دليل على تعزيز الشمول المالي من طرف الدولة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك الجدول رقم (01)، كما عرفت زيادة في عدد فروع المصارف من 674 فرع في سنة 2014 إلى 758 فرع سنة 2018 رغم بقاء عدد المصارف خلال هذه الفترة في حدود 37 مصرف، وزادت عدد الصرافات الآلية، وعدد نقاط البيع بوتيرة مرتفعة حيث الأخيرة ارتفعت من 708 نقطة بيع سنة 2014 إلى 16162 نقطة بيع سنة 2018، وهذا ما زاد من شمولية الافراد بارتفاع عدد الحسابات المصرفية من 3,7 مليون حساب سنة 2014 إلى 6,3 مليون حساب سنة 2018 جدول رقم (02).

2. دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في السودان:

ساهم بنك السودان المركزي في تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، مما جعلها تجربة دولية فريدة يقتاد بها، وهذا ما أقره البنك الدولي (CGAP) وصندوق النقد الدولي (كافي، 2019، صفحة 4)، وذلك من خلال وضعه لاستراتيجية تنمية وتطوير هذا القطاع في السودان (2007-2011)، ترافق معها تأسيس وحدة متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي داخل البنك المركزي عام 2007، وتوفير الدعم الفني للمؤسسات والبنوك العاملة في برنامج التمويل الأصغر وإصدار اللوائح والمنشورات، وفي إطار الرؤية الاستراتيجية لتنمية وترقية التمويل الأصغر ألزم البنك السودان المركزي المصارف بتخصيص 12% من محافظ التمويل كحد أدنى للقطاع وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف إلى مؤسسات التمويل الأصغر (البنك المركزي السوداني، 2010)، وفي سنة 2018 قام البنك السودان المركزي برفع النسبة إلى 15% ؛ (البنك المركزي السوداني، 2018). كما وضع المجلس الأعلى استراتيجية قومية لتنمية القطاع (2013-2017) تكملة لاستراتيجية السابقة (2007-2011)، تهدف إلى استدامة نمو قطاع التمويل الأصغر، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي الوطني من 1% إلى 3%؛ وتم إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (تيسير) سنة 2013، وهي وكالة مساهمة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على التمويل المصرفي من البنوك تحديدا المؤسسات التي لا تمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواءا كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر (البنك المركزي السوداني، 2018، صفحة 93)، وباشرت أعمالها في سنة 2016؛

إنشاء محفظة الأمان كشراكة بين ديوان الزكاة والجهاز المصرفي، برأسمال قدره 200 مليون جنيه (50 مليون لديوان الزكاة، و150 مليون للجهاز المصرفي)؛ إنشاء مشروع السودان للتمويل الأصغر كشراكة بين بنك السودان، وبنك التنمية الإسلامي بمبلغ 59,5 مليون دولار أمريكي.

1.2. الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان:

– القطاع المصرفي: يوجد 38 بنك عامل في السودان، يقدم 20 بنك منها حاليا خدمات التمويل الأصغر؛ (كافي، 2019، صفحة 5)

– مؤسسات التمويل الأصغر: حسب ما ورد في لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر 2011، تنقسم هذه الأخيرة إلى نوعيين: مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع من الجمهور وهي عبارة عن هيئة أو شركة أو منظمة مرخص لها من طرف البنك المركزي لمزاولة تقديم خدمات التمويل الأصغر، مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع من الجمهور باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل؛

– الصناديق الاجتماعية: هناك العديد من الصناديق الاجتماعية في السودان، والتي تقدم الدعم للفقراء والمجموعات الأقل دخلا بما في ذلك النساء وكبار السن وطلبة الخريجين وأصحاب المعاشات؛

– مشروع التنمية الريفية: يتم تمويل العديد من مشروعات التنمية الريفية من قبل المانحين الدوليين (بنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، الهدف العام لهذه المشروعات هو تحسين مستوى المعيشة للفقراء في المنطقة.

2.2. إحصائيات الشمول المالي عن طريق برامج التمويل الأصغر الإسلامي في السودان: برزت أهمية التمويل الأصغر الإسلامي في حل مشكلات الحرمان المالي أو الإقصاء المالي التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة من أفراد المجتمع في السودان للفترة الممتدة من 2010 إلى2019، وكانت المؤشرات التي تدل على ذلك كما يلي:

الجدول 03: عدد مؤسسات التمويل الأصغر للفترة 2010–2018

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات	8	10	12	25	30	32	34	38	44

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: تقارير بنك السودان المركزي

* وصلت عدد المؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي إلى 46 سنة 2019

الجدول 04: عدد العملاء التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات التمويل الأصغر(بالآلاف)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء الإجمالي	244	494	706	852	1055	1640	1767	–
عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر	47	194	300	400	509	641	799	1022

المصدر: (محمد ب.، 2019، صفحة 11)

إن قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان عرف تطورا ملحوظا في معدلات النمو خلال العشر السنوات الأخيرة، وظهر ذلك من خلال اهتمام الدولة به باعتباره مرتكزا أساسيا لمحاربة الفقر، فقد ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 8 مؤسسة سنة 2010 إلى 46 مؤسسة سنة 2019 جدول رقم (03)، هذا بالإضافة إلى

عدد المصارف العاملة والتي يبلغ عددها 37 مصرفا بما فيها بنك الأسرة الذي هو في الأساس بنك التمويل الأصغر، كل هذا أدى إلى ارتفاع عدد عملاء التمويل الأصغر لمؤسسات التمويل الأصغر والمصارف من 244 ألف عميل (47 ألف عميل في مؤسسات تمويل أصغر) سنة 2011 وصولا إلى 1767 ألف عميل سنة 2017 و1022 عميل في مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2018 جدول رقم (04) وهذا دليل على زيادة الشمول للأفراد في المجتمع السوداني.

الجدول 05: حجم التمويل الأصغر الممنوح من طرف المصارف خلال الفترة 2011-2018 (مليون جنيه)

السنة	إجمالي التمويل	المخصص حسب السياسة 12% (سنة2018 المخصص 15%)	حجم التمويل الأصغر	نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل
2010	20992,8	2519	616.2	%2,9
2011	22867,1	3456	938	%4,1
2012	30483	3652	1496	%4,9
2013	37657,1	4518,9	1546	%4,1
2014	44320,7	5318,5	2055	%4,6
2015	53456,7	6414,8	2692	%5
2016	67688,6	9477	2940,7	%4,3
2017	102927,7	14426,5	6197	%5,1
2018	181080,3	27162	8797,54	%4,9

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: تقارير بنك السودان المركزي

في الجانب الآخر نجد أن حجم التمويل الأصغر في المصارف مستمر في تحقيق النمو المضطرد الذي بلغ 616,2 مليون جنيه سنة 2010 وصولا إلى 8797,54 مليون جنيه سنة 2018، لكن تبقى النسبة المنفذة من طرف المصارف في حدود 5% بعيدة عن النسب المخصصة 12% -15% وهذا دليل على عزوف المصارف لمنح مثل هذه التمويلات وذلك لنقص الضمانات المقدمة وارتفاع درجة المخاطرة.

3. التحديات والمعوقات التي يواجهها التمويل الأصغر الإسلامي وزيادة الشمول المالي من خلاله في السودان:

بالرغم من النمو الذي تشهده صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، إلا أنه هناك الكثير من التحديات والمعوقات التي لا زالت تحد من وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى المزيد من الفقراء لشمولهم ماليا والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم مقدرة قطاع التمويل الأصغر الإسلامي على الخلق والإبداع فمعظم منتجاته متشابهة وتقليدية، وبالتالي نقص المنافسة فيما بينها مما يصعب عملية تسويقها؛ (البشير، 2014، صفحة 52)
- صعوبة تغطية التكاليف؛

– عدم التزام المصارف بأي سقف يحدده البنك المركزي للتمويل الأصغر إذ تشير الدراسات إلى ضعف خدمات التمويل الأصغر في المصارف والتي لم تتجاوز نسبتها 5%، وضعف مساهمة مصارف القطاع العام في ذلك، ضف إلى ضعف استهداف المناطق الريفية والقطاعات والفئات والبرامج المتخصصة ؛ (البنك المركزي السوداني، 2018، صفحة 78)

– ضعف رؤوس أموال المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات وطبيعتها كمؤسسات حكومية، ومحدودية مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم هذه الخدمات؛

– عدم وجود نظام لإدارة المعلومات الخاص بالتمويل الأصغر؛

– نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لإيصال الخدمة وعدم توفر القوانين والتشريعات التي تتيح للمؤسسات إما تخفيف مخاطرها أو استقطاب رأس المال الخارجي أو الاستثمارات. (أحمد، 2017، صفحة 76)

الخاتمة:

يساهم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل كبير في تخفيف من حدة الفقر وزيادة نسبة الشمول المالي والاجتماعي للأفراد في كثير من البلدان النامية بما فيها السودان، ويرجع ذلك إلى تنوع الأدوات التي تقدم بواسطتها التمويلات منها أدوات تقاسم المخاطر أدوات إعادة توزيع الثروة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من **النتائج** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– أصبح موضوع الشمول المالي محل اهتمام العديد من الدول والمؤسسات الدولية، لما له أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي وأتمته، ولنجاح هذه الاستراتيجية لابد من وجود ركائز أساسية مناسبة له؛

– أثبت التمويل الأصغر خاصة الإسلامي منه جدارته في تعزيز الشمول المالي للفقراء ومحدودي الدخل، ليس هذا فقط بل الدمج الاجتماعي أيضا؛

– بالرغم من تنوع منتجات التمويل الأصغر الإسلامي إلا أنه تعد صيغة المرابحة من أوسع منتجاته استعمالا في العديد من الدول، ويعود ذلك لاعتبارها من أسهل الصيغ تطبيقا لتحقيق سلاسة الاستهلاك؛

– تعتبر تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي تجربة فريدة، ويقتاد بها دوليا، وذلك لوضعه العديد من الاستراتيجيات التنموية، وقد حقق شمولا ماليا للعديد من الأفراد والمشروعات الصغيرة خلال الفترة 2010–2019 لكن تبقى نسبه متدنية مقارنة مع بعض الدول.

الاقتراحات:

– تطوير نماذج عمل جديدة بدلا من طرح منتج إسلامي يكاد يتطابق مع منتجات القروض التقليدية، وينبغي للنماذج الجديدة أن تجمع بين عقود التمويل ومنتجات الادخار التي يشجعها الإسلام، بما فيها الزكاة والوقف والتأمين الأصغر التكافلي لزيادة الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة؛

– الاهتمام ببناء الكوادر البشرية المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي للمستفيدين وإقامة بعض الورش في الحوكمة لشمولية أكبر عدد من العملاء في السودان؛

– إلزامية المصارف العاملة في السودان في تنفيذ المقترح بالنسبة للمحافظ المخصصة للتمويل الأصغر الإسلامي؛

– تصنيف مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر لتحقيق الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات والمنشآت؛

– اعتماد التكنولوجيا المالية والرقمية التي تسهل وصول خدمات التمويل الأصغر الإسلامي بفعالية وبتكلفة أقل للعملاء.

قائمة المراجع:

- اتحاد المصارف العربية. (أكتوبر, 2015). الشمول المالي في العالم العربي. مجلة اتحاد المصارف العربية(419)، الصفحات 24-29.
- اتحاد المصارف العربية. (2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. مجلة اتحاد المصارف العربية(العدد 458).
- أحمد محمود محمد النقيرة، و أحمد محمد عبد الحي نور الدين. (2019). دور الشمول المالي في تعزيز مسوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية على العملاء منطقة دالتا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 49(2)، الصفحات 429-502.
- أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمان البشير. (2014). سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر، دراسة حالة مصرف السلام السوداني 2013-2014 (رسالة ماجيستير). كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، الخرطوم.
- البنك المركزي السوداني. (2010). التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2010.
- البنك المركزي السوداني. (2018). التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني 2018.
- أمجد محمد علي عثمان أحمد. (2017). طبيعة المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية وآليات معالجتها، دراسة الواقع السوداني . كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم المحاسبة والتمويل، الجزيرة.
- بابكر عبد الله علي محمد. (2019). آفاق الشمول المالي في السودان. مجلة التمويل الأصغر(3).
- حدة بوتينة. (2019). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية،بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص لوقائع المؤتمر الدولي تحت عنوان التنميةوالابداع المحاسبي عامة أساسية للتنمية المستدامة 5-6 كانون الاول 2018، الصفحات 1-14.

- حمزة طيوان. (2019). أهمية تبني التمويل الإسلامي كإستراتيجية حديثة لتشجيع التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان 2002-2016. الملتقى الدولي تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة رؤية إسلامية، (الصفحات 548-559). تبسة.
- دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي. (2019). السياسات ودورها في تكون الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر. مجلة التمويل الأصغر(3)، الصفحات 1-20.
- رشا عودة لفتا، و سالم عواد حسين. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم، 11(1)، الصفحات 80-93.
- زهراء أحمد محمد التوفيق النعيمي. (2017). تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي. مجلة تكريت للعلوم الاداريةوالاقتصادية، 13(40)، الصفحات 253-270.
- صندوق النقد العربي. (يناير, 2018). تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي. (أفريل, 2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبو ظبي، الامارات العربية.
- عبد القادر زيتوني. (2012). صناعة التمويل الأصغر الاسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة. تاريخ الاسترداد 27 05, 2020، من بوابة Q findev: https://www.findevgateway.org/ar/paper/2012/01/snat-altmwyl-alasghr-alaslamy-byn-dwaf-alnmw-wthdyat-almmarst
- غانم محمد مصطفى. (2010). واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة (رسالة ماجيستر). كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- مجدي الأحمد نورين. (سبتمبر, 2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. مجلة المصرفي(77)، الصفحات 4-11.
- محاسن عثمان محمد الحاج نور. (ماي, 2019). دور المؤسسات التمويلية الغير المصرفية في تنشيط وتطوير خدمات التمويل الأصغر في السودان، دراسة حالة ممؤسسة التنمية الاجتماعية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(6)، الصفحات 115-137.
- محمد بن موسى. (2018). أثر المعرفة ومحو الأمية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 8(3)، الصفحات 34-60.
- نغم حسين نعمة، و أحمد نوري حسن مطر. (2020). الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمّان: دار الايام للنشر والتوزيع.

- وفاء مساح، و حكيم شبوطي. (2018). التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة، دراسة تجربة الجزائر والسودان. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 7(1)، الصفحات 147-158.
- Glozare, N., Aminul, I., Rosin, B., & Rafiun, N. (2017). Islamic microfinance as tool financial inclusion in bangladech. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 13(1), pp. 24-51.
- Kund, D., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The globale findex database 2017, measuring financial inclusion and the revolution. World Bank Group.
- Mohieldin, M., Iqbal, Z., Rostom, A., & Xiaochem, F. (2018). The role of islamic finance in enhancing financial inclusion on OIC contries. 8th international conference on islamic economie and finance, Centre for Islamic Economiecs and Finance. Doha: Qatar faculty of islamic studies, Qater Foudation.
- World Bank Group. (2015). The little data book on financial inclusion. international bank for reconstruction and development, Washington.
- Zamir, I., & Abbas, M. (2013). Islam's perspective on financial inclusion. international bank for reconstruction and development, 179-200. Washington.